بيان دولة ليبيا أمام اللجنة السادسة للجمعية العامة

حول (التدابير الرامية الي القضاء علي الإرهاب الدولي)

مداخلة

السيد /حاتم يوسف الثلب

مستشار بالبعثة الليبية الدائمة لدي الأمم المتحدة (نيويورك)

2024/10/2

السيد الرئيس

في البداية أتوجه إليكم بالتهنئة علي انتخابكم رئيسا للجنة السادسة ولأعضاء المكتب، لابد من التأكيد علي ان دولة ليبيا وبالرغم من كل الظروف الاستثنائية التي تمر بها تسعي دائما وبكل ما أوتيت من إمكانيات ،لان تكون في طليعة الدول التي تحارب الإرهاب والتطرف وفي إطار منهج شمولي يستند علي أبعاد تشريعية وفكرية وأمنية وعسكرية ،انطلاقا من موقفها الذي ينبذ التطرف والإرهاب ،المستمد من التكوين التقافي للشعب الليبي ،الذي يحترم الاعتدال ويرفض ويستهجن العنف والكراهية

والتحريض علي الإرهاب ،كما ان ليبيا تعمل ضمن الإطار الدولي الذي يواجه خطر الإرهاب ويهدف الي العمل علي مكافحة الإرهاب ومنع التطرف المودي اليه من خلال أنظمة العدالة الجنائية.

السيد الرئيس

تجدد بلادي إدانتها ورفضها القاطع للإرهاب بجميع أشكاله وصوره ،اياً كان مصدرة ومهما كانت دوافعه ومبرراته ،ونؤكد علي أنه ظاهرة عالمية لاينبغي ربطها بأي دين أوعقيدة ،وهنا نود التذكير بأن بلادي قد مرت بمرحلة صعبة وحاسمة في مواجهة عدة تنظيمات إرهابية خلال السنوات السابقة في مختلف المدن الليبية حتي جري القضاء علي أهمها وأكبرها (تنظيم داعش الإرهابي).قدمت بلادي خلال تلك المرحلة تضحيات جسام للقضاء علي هذا التنظيم والذي لايهدد أمن وإستقرار وسلامة ليبيا فقط ،بل يسعي لإستغلال مواردنا الطبيعية وتوظيفها للإنطلاق نحو الخارج ،في تنفيذ مخططاته الدموية التي لاتمت الي الإسلام بأي صلة ،وبالرغم من

الظروف الخاصة التي تعيشها بلادي هدة الفترة إلا أننا نؤكد علي قدرتنا في ملاحقة ومحاربة تلك البؤر الإرهابية المستفيدة من الأوضاع الحالية .

السيد الرئيس

لقد صادقت ليبيا على جميع الاتفاقيات الدولية ذات الصلة بمكافحة إلارهاب واعتبرت إستراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة إلارهاب وركائزها الأربع من أهم الأطر القانونية الدولية الموجهة للقوانين والتشريعات الوطنية في مجال محاربة ظاهرة الإرهاب، كما سعت في إطار حرصها على تعزيز إلتزاماتها بالمواتيق الدولية، الي مؤءامة تشريعاتها الوطنية، مع الإطار القانوني الدولي لمكافحة الإرهاب من خلال إنشاء (لجنة وطنية لمكافحة غسيل الأموال وتمويل الإرهاب).

السيد الرئيس

لقد أصبح إلارهاب شأناً دوليا تعجز عن مواجهة دولة بمفردها مهما بلغ شأنها وتعاظمت قدراتها، بيد أن تحقيق ذلك يكتنفه بعض الصعوبات، بعضها ذات طابع سياسي، والآخر قانوني. أما الصعوبات ذات الطابع

السياسي فتثمتل في إختلاف مصالح الدول، الذي أدي الي عدم إتفاقها على الوقوف صفاً واحداً في مواجهة الإرهاب وعدم الاتفاق على معايير محددة للإرهاب الدولي توطئة للتعاون من أجل دحرة.

أما الصعوبات ذات الطابع القانوني فلعل أهمها عدم الاتفاق علي تعريف الإرهاب والجريمة الإرهابية ،ترتب عليه عدم وحدة المعالجات التشريعية ،فضلاً عن عدم التفرقة بينها وبين المقاومة الوطنية المشروعة ضد الاحتلال.ولقد ساهمت سهولة وتقدم الاتصالات وشبكات وبرامج التواصل الاجتماعي من إساءة استخدامها من قبل البعض لتجنيد الارهابين ونشر الأفكار الهدامة ونقل التكليفات ،وتبادل المعلومات وهو ما يستدعي التوقف لمواجهة إساءة استخدامها ووضع الحلول المناسبة لذلك ،ورغم ذلك نري ان بعض الدول منحت حق اللجوء السياسي لقادة وعناصر الإرهاب بدعوي الحفاظ علي حقوق الإنسان ،ورفضت تسليم هؤلاء للدول التي ارتكبوا جرائم إرهابية علي أراضيها أو ضد مصالحها ،وفي هذا الصدد أود الإشارة إلى أن مواجهة الإرهاب لاينبغي ان تقتصر علي المواجهات

الأمنية فقط ،وإنما ينبغي البحث بجدية في الوسائل التربوية والسياسية والاقتصادية والدينية والاجتماعية لمواجهة هذه الأفة ،فضلاً عن أهمية إتخاذ الإجراءات التشريعية والتنفيذية اللازمة لتقرير التعويضات المادية والمعنوية لضحايا الإرهاب والمتضررين منه،بإعتبارها من واجبات الدول تجاة مواطنيها.

السيد الرئيس

ان مايرتكبه الاحتلال الإسرائيلي من جرائم إبادة وتطهير عرقي ضد الشعب الفلسطيني يمتل إنتهاكا صارخا للقوانين الدولية ،وإننا متمسكين بمبأدي المحاسبة وعدم الإفلات من العقاب ونشير في هذا الصدد الي إنضمام دولة ليبيا الي دولة جنوب أفريقيا في القضية المرفوعة أمام محكمة العدل الدولية بخصوص الكيان الإسرائيلي وإنتهاكاته الجسيمة للقوانين والقرارات والمواتيق الدولية ولتعزيز المساءلة عن الانتهاكات والإبادة الجماعية التي يتعرض لها الشعب الفلسطيني ،وما لحقه من تطور في الاعتداء علي الأراضي اللبنانية وإستهداف المدنيين من الشعب اللبناني

،وقصف الأراضي السورية.والدي ندينه وبكل شدة ،كما أننا نؤكد أن إبعاد شبح نشوب حرب إقليمية في المنطقة يكون من خلال معالجة الوضع في غزه وإيقاف الانتهاكات والاعتداءات الجسيمة في فلسطين ولبنان ،ونؤكد علي حق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيرة وإقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

شكرا السيد الرئيس